قضية تمليك الأرض للقبائل وأثرها في النزاعات القبلية
(دراسة تطبيقية عن حالة النزاع بين القبائل في ولاية غرب كردفان
في الفترة من 2000 - 2022م)

د. حامد إبراهيم الإحيدب قادم أستاذ مشارك – جامعة الدلنج

د. آدم جودة الله حيدوب أستاذ مشارك – جامعة الدلنج

مستخلص:

تناولت الدراسة قضية تمليك الأرض للقبائل وأثرها في النزاعات القبلية (دراسة تطبيقية عن حالة النزاع بين القبائل في ولاية غرب كردفان). تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول إحدى القضايا الجوهرية في محور الصراع القبلي في السودان بصورة عامة وفي ولاية غرب كردفان بصفة خاصة. وتكمن مشكلة الدراسة في قضية ملكية الأرض التي وضعت أُسسها حكومات متعاقبة دون أن تضع في خططها حلولاً لما يترتب على ذلك من نزاعات بين القبائل، لذلك وضعت الدراسة تساؤلاً عريضاً للبحث عن إجابة عليه، وهو ما الهدف من تمليك الأراضي للقبائل دون وضع خطوط واضحة المعالم لمعالجة ما يترتب عليها من نزاعات؟ اضافة إلى عدد من الأسئلة الأخرى. هدفت الدراسة إلى تناول قضية ملكية الأرض من منظور تاريخي، وأثر إجراءات تمليك الأراضي على التعايش السلمي، مع التركيز على النزاع بين القبائل في ولاية غرب كردفان، وكذلك وضع مقترحات الحلول لما يترتب على ذلك من منازعات. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي. وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن التزايد السكاني المستمر أدى إلى ظهور النزاعات على الأراضي والتي وصلت مرحلة الحرب بين القبائل، وأن الحكومة تتحمل الجزء الأكبر من التقصير في حسم هذه النزاعات قبل وقوعها. توصي الدراسة بضرورة نشر المزيد من الوعي بين المجتمعات القبلية من أجل تعزيز ثقافة السلام المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: ملكية الأرض، النزاعات، القبائل، التعايش السلمي

The Issue of Land Ownership for Tribes and Its Impact on Tribal Conflicts
(An Applied Study on the Case of Tribal Conflict in West Kordofan State during the Period 2000–2022)

Dr.Hamid Ibrahim Elehadib

Dr.Adam Jodat Allah Haydoub

Abstract:

This study addresses the issue of granting land ownership to tribes and its impact on tribal conflicts, through an applied case study

of inter-tribal conflict in West Kordofan. The importance of this study lies in its examination of one of the core issues underlying tribal conflict in Sudan in general, and in West Kordofan in particular. The research problem stems from land ownership policies established by successive governments without incorporating clear plans or effective mechanisms to address the conflicts that may arise among tribes as a consequence. Accordingly, the study raises a central question: What is the purpose of granting land ownership to tribes without setting clear frameworks to manage the disputes that may result? This main question is accompanied by several subsidiary questions. The study aims to examine land ownership from a historical perspective and to analyze the impact of land allocation procedures on peaceful coexistence, with a particular focus on tribal conflict in West Kordofan. It also seeks to propose solutions to the disputes arising from these policies. The study adopts the historical descriptive method. It reaches several findings, most notably that continuous population growth has led to increasing land disputes, some of which have escalated into armed conflict between tribes. The findings also indicate that the government bears a major share of responsibility for failing to address and resolve these disputes before they erupted. The study recommends increasing awareness among tribal communities in order to promote and strengthen a culture of social peace.

Keywords: Land ownership, conflicts, tribes, peaceful coexistence.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في أنها تتناول إحدى القضايا الجوهرية في محور النزاع القبلي في السودان بصورة عامة وفي ولاية غرب كردفان بصفة خاصة، حيث ظلت قضية الأرض هي القاسم المشترك في أغلب النزاعات القبلية في ولاية غرب كردفان، لذلك جاءت هذه الدراسة للبحث عن حلول لوضع حد لتلك النزعات.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في قضية ملكية الأرض التي وضعت أُسسها حكومات متعاقبة دون أن تضع في خططها حلولاً لما يترتب على ذلك من نزاعات بين القبائل، لذلك وضعت الدراسة تساؤلاً عريضاً للبحث عن إجابة عليه، وهو : ما الهدف من تمليك الأراضي للقبائل دون وضع

خطوط واضحة المعالم لمعالجة ما يترتب عليها من نزاعات؟ وما دور الإدارات الأهلية لما تتمتع به من نفوذ في الحد من خطورة تلك النزعات؟ ولماذا لا تتضافر الجهود الشعبية مع الجهود الرسمية للسيطرة على المشكلة قبل وقوعها؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- تتبع قضية تمليك الأرض للقبائل من منظور تاريخي.
- تناول نماذج من النزاعات حول الأرض بين القبائل التي تسكن في ولاية غرب كردفان.
- تناول تضافر الجهود الرسمية والشعبية في فض النزاعات القبلية التي خلفتها قضية تمليك الأرض للقبائل.
- وضع مقترحات وحلول لمعالجة النزاعات القبلية حول الأراضي.

منهج الدراسة : اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: في الفترة من (2000 – 2022م).
- الحدود المكانية: ولاية غرب كردفان.

مقدمة:

تعتبر الأرض هي القوة الإقتصادية الكبرى في السودان، لأن السودان بلد زراعي تعتمد الغالبية العظمى من أهله على الزراعة، سواء كانت زرعة فلاحية أو استفادة من الأرض في المراعي، أو الغابات ومنتجاتها. ومن الواضح أن وضع الأرض في مجتمعات السودان المختلفة كان مرتبطاً بالأوضاع السياسية والإجتماعية. ومن هنا كان لكل تنظيم سياسي سياسته نحو الأرض ونظرته إلى من يمتلك الأرض، أو من يستنفع منها، وبالتالي يضع الأُسس التي تنظم العلاقة بين المالك والمنتفع وبين المالك وجاره، وبين المالك والسلطة. ويمكننا أن نلحظ أن هناك ثلاثة اتجاهات تقوم على أساسها أوجه التملك وأنماط العُرف التي تنظمها، هناك أرض المرعى وهي لتربية الحيوان لا للزراعة، وهنا نجد أن العلاقة الإنتاجية جماعية، فالمراعي مفتوحة لكل أبناء القبيلة، وقد تكون مفتوحة للقبائل المجاورة إذا كانت هناك اتفاقيات تنظم ذلك، ونمط الحياة في هذه البقعة هو التجول بحكم أن الراعي ينتقل من مكان إلى آخر طلباً للكلأ والماء، وقد اعتبرت المجموعات المختلفة الأرض ملك للقبيلة. ومن هنا كان ما يُعرب بدار الرزيقات، ودار الكبابيش، و دار المسيرية، و دار الشايقية، و دار الحَمَر، وما إليها. والقبيلة مسؤولة عن حماية الأرض من تغول القبائل الأخرى، ومسؤولة عن تنظيم المرعى وتقسيمها حسب أدوار الرعي، وحسب المجموعات المنضوية تحت القبيلة، ويمثل شيخ القبيلة سلطة القبيلة في التصرف في الأرض، بينما يُنظم العُرف كيفية استعمال هذه السلطة، وكيفية توزيع المنافع على أبناء القبيلة.[1]

وهناك أيضاً أرض الفلاحة التي يزرع الإنسان فيها بالري الانسيابي أو المطري أو بالآلة الرافعة كالطلمبات والسواقي والشواديف، وهنا نجد أن عامل الإنتاج هو المزارع نفسه، وأن

العلاقة الإنتاجية بين المزارع وبين الأرض هي المنفعة التي تعود لشخص الزارع وأسرته، فالشخص الذي يزرع هو نفسه الذي يستفيد من الغلة التي تنتجها الأرض، وليست الجماعة كما هو الحال بالنسبة للمراعي، والانسان الذي يعيش هنا هو إنسان مستقر، وبحكم هذا الاستقرار وبحكم المنفعة الشخصية فإن العلاقة القانونية هنا هي التملك الفردي أو الحيازة الفردية، وذلك لأن مثل هذه الأرض تحتاج إلى خدمة بشرية كالنظافة والتسميد، وإنشاء القنوات، وتدبير الآلات والطاقة. ثم هناك الغابات وهي منفعة عامة للجماعة أو القبيلة. وكل من في القبيلة يستطيع أن ينتفع بما تتيحه له ظروفه سواء تحطيباً أو صيداً أو جمعاً للصمغ وما إلى ذلك، ولكن إذا كانت الغابة تقوم في ملك شخص فإن الغابة تكون مِلكاً لشخصه بحكم تمليك الأرض. وكل قبيلة تنظم كيفية استغلال الغابة عن طريق العُرف، وبما أن العمل في الغابة عمل موسمي سواء كان لقطع الخشب أو حرقه أو كان لجمع ما تدره الغابة من محصول مثل الصمغ مثلاً فإن الغابة إضافياً للراعي أو للزارع وليست مصدراً أساسياً.[2] وهناك تفاوت في طريقة استعمال الأرض واستنباط النظم الخاصة بها من إقليم لإقليم ومن منطقة لمنطقة.

ورغم وجود قوانين وأعراف تنظم استخدامات الأرض إلا أن نزاعات عديدة حدثت بين القبائل، خاصة في غرب كردفان، وكان ذلك بسبب التعدي على أراضي القبائل المجاورة، فأدى ذلك إلى حدوث حروبات بدرجات متفاوتة بعضها خلف عدد كبير من القتلى، كما حدثت نزاعات بين أفراد القبيلة الواحدة، بعضها وصل إلى المحاكم، وبعضها تم معالجته عن طريق العُرف والجوديات. ويمكننا تتبع التطوير التاريخي لقضية تمليك الأرض لنقف على مراحل قضية تمليك الأرض عبر الحقب التاريخية المختلفة.

قضية تمليك الأرض من منظور تاريخي:

كان الحكم في السودان في العصر المسيحي يحكم على أساس إقليمي إذ لم تكن القبيلة بمدلولها الحالي لها وجود قبل دخول العرب إلى السودان، ومع وجود السلطة المركزية يحكم الأقاليم ملوك صغار يدينون للملك الكبير بالطاعة والولاء، وكان الملك يمتلك كل الأراضي ويعتبر رعاياه من عبيده، لا حق لهم في امتلاكها أو التصرف فيها بالبيع أو الشراء.[3] بدأت تظهر سيطرة القبائل على الأرض بعد الهجرات العربية إلى السودان، وخاصة بعد استقرار تلك القبائل في أماكن متفرقة من السودان وامتزجت مع السكان المحليين، وذلك في آخر أيام ضعف مملكة علوة المسيحية، فتكونت المجموعات القبلية المختلفة في مواطنها الحالية في عدد من المناطق بالسودان، وتكونت منها إمارات ومشيخات عديدة كلٌ منها مستقل عن الآخر، وعندما بدأ الفونج يبسطون نفوذهم على البلاد وجدوا ملامح النظام القبلي وسيطرة القبائل على الأرض قد ظهرت بوضوح في عدد من المناطق.[4]

إن شيخ القبيلة في المجتمع الرعوي هو الممثل للقبيلة، والقبيلة هي التي تختاره بمحض إرادتها بما فيه من الصفات القيادية، وهو القيّم على مصالح القبيلة وحقوقها وكيفية تنظيمها، يعاونه في ذلك الأجاويد وكبار القبيلة. وهو الذي ينظم علاقة القبيلة بالأغراب الوافدين وبالقبائل

المجاورة، وكان هو المنوط بمسألة الأرض، فهو الذي يحدد المواضع التي تُزرع، وهو الذي ينظم الرعي، وينظم الإحتطاب وسائر ضروب الانتفاع من الغابات.[5] ورغم أن القانون والعُرف ينظمان وضع الأرض ويحددان أسس التعامل إزاءها، ويحددان الترتيبات الخاصة بها فإن اختلاف النظم السياسية ترك أثره في تنظيم وضع الأرض. وفي ظل النظام السياسي المركزي كانت الملكية الفردية تزداد شيوعاً ويزداد معدل الإقطاعيات الكبيرة، ومرجع ذلك أن الحاكم كان يقطع الإقطاعيات ليضمن ولاء هذه الفئة التي كانت بدورها تساعد السلطان مقابل هذا العطاء، ولعل هذا يفسر لنا السبب في كثرة العطايا في عهد السلطان بادي بن نول في سلطنة الفونج، والتي قصد بها خلق فئة خاصة به، كما نرى مثل ذلك في عهد السلطان عبدالرحمن الرشيد في سلطنة الفور. وقد تجاوز منح الإقطاعيات الكبيرة إلى فئة العلماء والفقراء لكسب هذه الفئة إلى جانب الحاكم لتكون سنداً له، وليس بدافع الثواب كما يدعون. ويتبين من ذلك أن قيام الأنظمة السياسية المركزية فوق الأنظمة الإقليمية يؤدي إلى مزيد من التدخل من قِبل الدولة في التصرف في الأرض. وتبعاً لذلك فإن سلطنتي الفونج والفور قد ابتدعتا سياسيات نحو الأرض وملكيتها واستقلالها. فقد أخذ الفونج بالقاعدة الفقهية القائلة بأن الأرض مِلك لله وأن السلطان يتصرف فيها نيابة عنه، وأن من حقه أن يقطع البور المعمور، وأن يتصرف فيه كيفما شاء، غير أن هذه السلطة كانت سلطة على الورق فقط، إذ أن المشيخات كانت تتمتع بسلطات واسعة ومن ضمنها التصرف في الأرض، وكانت الملكيات الخاصة والملكيات القبلية مصانة بالعُرف، وكانت المحصلة النهائية أن حق السلطان لم يكن في واقع الأمر إلا حقاً فقهياً تتمثل سلطته في جمع الزكاة و الضرائب وغيرها. أما بالنسبة لسلطنة الفور فهي أقوى مركزية من الفونج، فإن حق السلطان في التصرف في الأرض كان أقوى من حق سلطان الفونج، إذ أن السلطان موسى بن السلطان سليمان وهو ثاني سلاطين الفور، قد ابتدع سياسة شاملة واعتبر كل الأرض في السلطنة ملكاً خاصاً له، وكان تصرف السلطان في الأرض تصرفاً مباشراً، وقد أقطع السلاطين كثيراً من الأراضي لمعاونيهم دون اعتراض من أحد. وتبعاً لظهور المراكز الدينية في بعض مناطق السودان فإن السلاطين قد درجوا على إقطاع المشايخ بعض الأراضي تمويلاً من قِبلهم للتعليم. وكان الأمر في بدايته يتم بأريحية بقصد عمل ديني غير أنه بعد ظهور تأثير هذه المراكز الدينية على المجتمعات بدأ إقطاع الأرض لها على وجه السياسة. وهكذا نجد أن سلاطين الفونج والفور قد أقطعوا أراضٍ واسعة للمشايخ والأولياء لإرضائهم وموالاتهم. ثم أن السلاطين في السلطنتين قد اتجهوا إلى إقطاع الأرض لزعماء القبائل أو لمن لهم الوجاهة لأهداف سياسية الغرض منها خلق الأحلاف وتوفير المساندة السياسية، ومن هنا نجد أن بعض شيوخ القبائل قد حازوا على الأراضي.[6]

وقبل عهد السلطان موسى بن سليمان سولونق فإن القبائل هي التي كانت تمتلك الأرض، وأن كل رأس قبيلة أو ملك، أو شيخ كان يتصرف في أراضي قبيلته أو مملكته بالوجه الذي يكون عليه عُرف بلده. ولذلك لا ينبغي أن نبالغ في القول بأن السلطان موسى قد جعل التصرف في كل أراضي الدولة تحت تصرف السلطان، فبعض المناطق كانت بعيدة عن متناول السلطان بحكم بُعدها أو

بحكم أوضاعها المحلية. وبعضها كانت عديمة الفائدة للسلطان. ورغم ذلك وفي حالة النزاع حول الأرض ظل السكان يلجأون إلى القضاء والتحكيم العادل الذي يأخذ الشريعة والعُرف معاً. وكان هناك احترام للملكية أياً كانت طبيعتها ونوعيتها.[7]

وقد منح سلاطين الفونج مساحات واسعة لبعض زعماء العشائر في سنجة والرصيرص، وكان هؤلاء يتصرفون في تلك الأراضي بتأجيرها للمزارعين وأخذ ما ينوبهم مقابل الأرض وبعض ما يفرضه العرف على المزارعين لصالحهم. وقد أعطى سلطان الفونج بادي بن دكين مساحات واسعة من الأرض التي تقع شرق نهر الرهد للشيخ عوض الكريم أبي سن شيخ قبيلة الشكرية، ليعمر فيها قبيلته الشكرية وما حالفهم وغيرهم ممن يختارهم وينتفع بخراجها منهم.[8]

إن سياسة إعطاء الحواكير والإقطاعيات في سلطنتي الفور والفونج سببها ظروف غياب العملة، لذلك لم يكن هناك مفر من مكافأة الأعوان والموالين والمحسوبين عن طريق الأرض، ليستفيدوا من إنتاجها بدلاً من المرتبات التي تدفعها الدول نقداً.[9] وبخصوص التملك في مملكة الفونج فإن السند قد يكون حجة مكتوبة، وقد يكون شهوداً يشهدون، كما أن وضع اليد يكفي ويكون له قوة الملك حتى وإن لم يكن هناك عطاء من قِبل الحاكم.[10]

وقد عُرف عن العهد التركي في السودان نوعاً من المبالغة في فرض الضرائب على الأراضي الزراعية مع استعمال القوة والقسوة في جمعها، حتى أدى الأمر إلى هجران الأرض بصورة واسعة في عدد من المديريات، والفرار إلى المناطق النائية مما أحدث مشاكل اجتماعية وسياسية مهدت مع أسباب أخرى إلى انضمام عدد كبير من المواطنين إلى المهدية. وقد لجأ ذوو الجاه والقوة إلى إغتصاب الأرض من الضعفاء، وكان ذلك نتيجة طبيعية لتوافق ارتفاع قيمة الأراضي مع الفساد الإداري والسياسي. وقد ارتفعت قيمة الأرض في هذه الفترة وازدادت الرغبة في استغلالها نتيجة لازدياد فرص التجارة في المحصولات التجارية.[11]

وظل هذا النظام يشكل العمود الفقري لنظام ملكية الأرض في السودان، وظل قائماً لعدة قرون لا يتأثر بتحركات القبائل حتى قيام الدولة المهدية، حيث كانت فترة المهدي على قصرها فترة تدخل واسع من قبل الدولة في نظام ملكية الأرض، وارتكز المهدي في ذلك على سلطته الدينية وفلسفة الأرض التي قامت عليها، وتقوم نظرة المهدي للأرض وتصرفه فيها على إنه خليفة الله في الأرض وأن الأرض ملك لله، فهو المتصرف فيها.[12] ويعتبر المهدي الأرض وديعة أودعها الله لخلقه للتصرف فيها والانتفاع بها، وقد كتب المهدي في ذلك: (وأعلموا أن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده، يجب أن لا يتشاجر أثنان في طريق الزرع ولا يتخاصمون فيه، ولا يدعي أحدكم وراثة الأرض عن آبائه وأجداده ليأخذ عنها خراجاً أو يقيم من هو ساكن بها لأجل ذلك).[13] ولأول مرة في تاريخ السودان الحديث تطرح دولة المهدية مسألة الأرض أو الإصلاح الزراعي حيث أن المهدي في أول منشور له في غرب السودان ألغى الملكية الخاصة للأرض وطرح شعار الأرض لمن يفلحها من منظور أيدلوجية المهدية وهي أن الأرض لله وكان ذلك في الفترة من 1881 – 1884م وهي الفترة التي سيطر فيها على إقليم كردفان، ثم تراجع المهدي عن القرار وأقر الملكية الخاصة للأرض،

كما قامت ملكية الدولة للأرض بعد مصادرة أراضي الترك.[14] وأقر المهدي لاحقاً حق ملكية الأرض فإذا كان شخصاً ما يمتلك أرضاً فإن هذه الأرض له ولا تنزع منه ولا تنتقل ملكيتها لشخص آخر، ويحق لهذا المالك أن يزرعها لنفسه أو يتصرف فيها إلا أنه لا يجوز له أن يؤجرها لغيره، أو أن يمنع غيره من زراعتها إذا كان هو نفسه لا يفلحها. فالملكية لدى المهدي باقية ولكن حق الاستفادة من الأرض أصبح شائعاً وشاملاً لمن يملك ومن لا يملك، ويرمي المهدي بذلك إلى خلق مجال للمعدمين لكي يزرعوا في أراضي الآخرين دون حرج أو استغلالها طالما ملاكها لا يصلحونها بأنفسهم.[15]

ورغم ذلك احتفظت القبائل بملكيتها للأرض، واستمر ذلك في عهد الخليفة التعايشي ، بل أن فترة المهدية كانت فترة تحول في ملكية الأرض فقد أصبحت ملكيتها تؤول قسراً او تدريجياً إلى فئات دون سند قانوني معلوم. فقد فتحت المهدية المجال لزعماء بعض القبائل للاستحواذ على أفضل الأراضي الزراعية، وأدى ذلك إلى نشوب صراعات قبلية في عهد التعايشي، ولكن رغم ذلك يرى بعض المؤرخين أن الآثار التي خلفتها ممالك الفونج والفور وكذلك الحكم التركي في ملكية الأرض أبعد أثراً من تلك التي أحدثتها المهدية.[16]

وجد الحكم الإنجليزي نظاماً معقداً فيما يتعلق بملكية الأرض وقد عبر عنه ونجت قائلاً : (بعد معركة أم درمان مباشرة أصبح من الضروري حل النزاعات حول ملكية الأرض. فقد كانت حقوق ملكية الأرض في حالة فوضى ...).[17] فكان على الإدارة البريطانية أن تجد حلاً لهذه المشكلة. وكان اهتمامها المبكر بقضية ملكية الأرض بهدف أن يباشر الناس نشاطهم الزراعي لتحصل الحكومة على دخل، ولتبعد أيضاً شبح المجاعة، ولذلك فإنه عندما جاءت الحكومة الإنجليزية وأخذت بمبدأ ملكية الحكومة للأرض مع الإعتراف بالملكيات الخاصة، اعترفت في نفس الوقت بزعماء العشائر وأعطتهم سلطات قضائية وإدارية. وكما كانت أرض القبيلة أمانة في عنق شيخها يوزعها على المستحقين، ويدافع عنها، فإن السياسة الجديدة اعتبرته القّيم على أراضي الحكومة المحددة إدارياً للقبيلة، وبذلك صار زعيم القبيلة هو المسؤول عن الأرض بصفته ممثلاً للقبيلة وممثلاً للحكومة معاً. إن هذه السياسة تقوم أولاً على سهولة الإجراء، فالحكومة لا تمتلك المقومات الإدارية الكافية لإدارة تلك الأراضي إدارة مباشرة، ثم أنها كانت تتوخى المواءمة بين سياستها وبين مفهوم العرف الخاص بالأرض، حتى لا تكون هناك فجوة بين ما تقرره وبين ما هو معاش فعلاً. وبما أن العُرف يجعل هذه الأراضي تحت سلطان القبيلة الممثل في زعيمها، فإن الأسهل أن تستمر هذه العادة، فذلك يحقق الملكية العامة ويحقق الإنتفاع منها على الأساس الذي ترضاه القبيلة، وكان الإنجليز لأغراض سياسية وإدارية كثيرة يهدفون إلى تقوية رجال الإدارة الأهلية. كذلك رأوا أن وضع الأراضي في يد الشيوخ وإعطائهم سلطة التصرف فيها ويعطيهم القوة والنفوذ.[18]

وضع الحكم الانجليزي نظام المجالس الريفية في منطقة غرب كردفان عام 1943م، وذلك بعد اقتراح من أيون كامبل مدير مديرية كردفان للحاكم العام، المقترح كان يقضي بتوسعة مجالس المديريات بإضافة مجالس حكم تتشكل من ثقل القبائل ومجتمعاتها المحلية، وافق الحاكم العام على المقترح، فتكون مجلس ريفي دار حَمَر ومقره في مدينة النهود، ومجلس ريفي المسيرية

ومقره الفولة، فأُعتبرت الكثافة السكانية اساساً لبناء المجالس، حيث كانت قبائل المسيرية بشقيها (الزرق والحُمر) وكذلك قبائل الحَمَر، والداجو والنوبة في الجبال الغربية هي المكونات ذات الثقل في المنطقة وكل قبيلة لها حدود معلومة كانت تقطن فيها، لذلك تم تشكيل مجالس ريفية ذات حدود إدارية تحمل مسميات قبلية.[19]

نزاعات القبائل حول الأرض في غرب كردفان:

تقع ولاية غرب كرفان في الجزء الغربي من إقليم كردفان في غرب السودان، وحاضرتها هي مدينة الفولة، وهي – كغيرها من ولايات السودان تسكنها قبائل عديدة، مختلفة في لهجاتها وعاداتها وثقافتها، متجانسة في طبيعة حياتها وسبل كسب العيش، متداخلها مع بعضها البعض عن طريق التصاهر والجوار والمعاملات العامة كالتجارة والزراعة وموارد المياه، ومن أشهر القبائل في الولاية (المسيرية، والحَمَر، والنوبة، والداجو) إضافة الى قبائل أخرى تسكن في الولاية بفضل الحِلف مع أحدى القبائل المذكورة سابقاً، مثل قبائل(بني فضل، والمسبعات، و زنارة، والكنجارة، والفلاتة وغيرها).

و بالعودة الى ما سبق حول التسلسل التاريخي لقضية ملكية الأرض فإنه في فترة الحكومات الوطنية ظلت القبائل محتفظة بملكيتها للأرض، ولم تستطع الدولة أن تسلب أرض أي منها، فبدأت تظهر المزاعات بين القبائل حول ملكية الأرض، بسبب الأطماع في توسعة رقعة الأرض على حساب القبائل المجاورة، وقد حدث نزاع حول الأرض في منطقة غرب كردفان بين قبيلتي (الغزايا واولاد هيبان) وهما من فروع قبيلة المسيرية الزُرُق حول منطقة قرضاية التي تتبع محلية لقاوة، وكان ذلك في سنة 1967م، وخلفت الحرب أكثر من سبعين قتيلاً من الطرفين، وكانت نهايتها تهجير الطرفين بعيداً عن منطقة النزاع وعن بعضهما البعض. وبعدها عاشت المكونات القبلية في غرب كردفان بسلام، عدا نزاعات فردية في بعض الأحيان وتمت السيطرة عليها. غير أنه في الفترات الأخيرة خاصة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرون بدأت تظهر النزاعات القبلية حول الأرض في عدد من المناطق. ورغم أن الصراع القبلي كان وما زال من الظواهر الاجتماعية السلبية المعروفة في المنطقة، إلا إنه إكتسب مؤخراً أبعاداً جديدة جعلته هماً كبيراً للدولة وللمواطنين على حدٍ سواء، وقد بلغ الاضطراب الأمني حداً جعل الحكومة المركزية والولائية تعلن في أكثر من مرة أن المنطقة غير آمنة ووضعت تحت حكم الطوارئ. وقد حدثت نزاعات بين قبيلتي المسيرية (الزُرق) وأبوجنوك حول منطقة السنوط في عام 2007م، استمرت لعدة سنوات، خلفت أكثر من 140 قتيلاً من الطرفين، تم بعدها عقد صلح بين الطرفين لوقف الحرب، غير أن الحرب عادت من جديد ولكن لأسباب أخرى غير قضية الأرض.

كما برزت إلى السطح في عام 2020م قضية الخلاف بين قبائل المسيرية والحَمَر حول الشريط الحدودي بين القبيلتين، حيث أدعّى كل طرف أحقيته بملكية المنطقة الحدودية، وقد ظلت المناقشات والملاسنات بين الطرفين مستمرة حتى تحولت إلى نزاع مسلح واقتتال عام 2021م، خلف عدداً كبيراً من القتلى، واستمر إلى علم 2023م، ورغم عقد هدنة لوقف القتال أكثر من

مرة إلا أن أسباباً بعضها سياسياً يتعلق بالنزاع حول الولاية نفسها، وبعضها اجتماعيا مثل الثارات، وكذلك انتشار ظاهرة السرقات من الجانبين أدت إلى تجدد القتال مرة أخرى، وقد تدخلت الدولة ممثلة في مجلس السيادة الانتقالي بتشكيل لجنة برئاسة البروف معتز تنقو لترسيم الحدود بين الطرفين، وقد فرغت اللجنة من مهامها ورسمت حدوداً ووضعت عليها علامات أسمنتية، وأيضاً تجدد النزاع مرة أخرى حول مدينة أبوزبد ودارت في أطرافها حرب قبلية أحدثت خسائر في الأرواح والممتلكات من الجانبين. مع العلم أن النزاع حول مدينة أبوزبد أخذ طابعاً سياسياً، حيث نادت قبائل الحَمَر بأحقيتها بمحليتي أبوزبد والأضية لدعم مطلبهم بإنشاء ولاية وسط كردفان. وهذه الحروب أدت إلى نزوح عدد كبير سكان المناطق الحدودية من الطرفين إلى مناطق أكثر أماناً، وجعلت الحكومة من الشريط الحدودي منطقة عازلة بين الطرفين من أجل السيطرة على الأوضاع وتقليل حدة هذه النزاعات. وظهرت عدة مبادرات قادتها الإدارات الأهلية بولاية شمال كردفان، وأخرى من الإدارات الأهلية بولاية جنوب كردفان أدت إلى توقف الإقتتال حول مدينة أبوزبد، غير أنه ظهر مرة أخرى بالقرب من منطقة المحفورة، وقد عقدت قبيلة المسيرية في نهاية شهر ديسمبر الحالي مؤتمراً في منطقة المحفورة ناقشت فيه قضية النزاعات مع الحَمَر، وكذلك ظلت قبيلة الحَمَر تعقد اجتماعات مماثلة، أشار البعض أن تلك الإجتماعات الداخلية أتت لتهيئة المناخ للصلح بين القبيلتين، وما زال الحادبين على السلام والعقلاء من الجانبين يسعون بقوة لخلق مساحة واسعة للسلام بين الطرفين.

كما حدثت في عام 2022م نزاعات حول الأرض بين قبائل الحَمَر وقبائل بني فضل حول مناطق أبوسرور وأبوشارحة وغيرها، تحولت تلك النزاعات إلى حرب طاحنة بين الطرفين شهدت القتل والسلب والنهب اضافة إلى حرق القرى بأكملها، مما أدى إلى نزوح مواطني عدد كبير من تلك القرى جنوباً إلى منطقة أم رسوم بمحلية السنوط، حيث ذكرت الإحصائيات نزوح أكثر من ثلاثين ألف مواطن من تلك القرى.

والذي يجب ذكره أن النزاعات حول الأرض لم تحدث بين القبائل الكبيرة فقط، بل تحدث في أحيان كثيرة بين البطون الصغيرة للقبائل، بل تحدث في بعض الأحيان على مستوى الأسر بين الفرع الصغير من بطن القبيلة، كما حدث في عام 2022م، بين أسرتين من قبيلة ام كربيج إحدى فروع قبيلة الغزايا التي تنتمي إلى قبيلة المسيرية الزُرُق، وكان النزاع بين الأسرتين حول منطقة (أولو) شمال شرق منطقة السنوط حاضرة المحلية، وكان ذلك النزاع قد وصل مرحلة الإقتتال بين الطرفين قُتل فيه شخص واحد في البداية وجُرح آخرون من الطرفين، مما دفع لجنة المصالحات إلى تهجير أحد طرفي النزاع بعيداً عن المنطقة بحجة أنه الطرف القاتل، غير أنه بعد أيام من التهجير مات أحد الجرحى وهو من الطرف الذي تم تهجيره، مما دفع هذا الطرف إلى المطالبة بإرجاعه بحجة أن الكفة متعادلة (قتيل من كل طرف) وهو ما جعل اللجنة في حيرة من أمرها. وذلك العُرف (تهجير الطرف القاتل) هو عُرف معروف في غرب كردفان، حقناً للدماء بغض النظر عن أن الطرف القاتل كان مظلوماً او ظالماً في القضية محل النزاع.

تلك كانت نماذج لبعض النزاعات القلبية حول ملكية الأرض بولاية غرب كردفان، وقد كان للزيادة السكانية الملحوظة الدور الأكبر في حدوث تلك النزاعات، حيث انه بتزايد أفراد القبيلة مع ضيق الرقعة الزراعية والرعوية تسعى بعض القبائل إلى زيادة رقعتها على حساب القبائل المجاورة، فتبدأ الاحتكاكات بصورة فردية ثم تتدرج حتى تصل أبعد مراحل النزاع. كما أن ظهور الآلات الزراعية الحديثة أدى إلى التوسع الزراعي، فالمواطن الذي كان يزرع بيده في المتوسط (5 مخمسات) يمكنه زراعة (50 مخمساً) بالآلات الحديثة وهذا يعني أنه بحاجة إلى التوسع في الأرض الزراعية وذلك إذا لم يجده فإن التوسع على حساب الآخرين بصورة أو بأخرى هو الذي يحدث، فوجدت بعض المكونات ضيقاً في مساحة الأرض الزراعية، فتلجأ إلى التوسع طمعاً في أراضي جيرانهم، وهو ما يسبب النزاعات. كما أن هجرات بعض القبائل وتحركاتهم من موقع إلى آخر خاصة الرعاة، يجعلهم يهجرون أرضهم لفترة من الزمن فيجد جيرانهم فرصة التوسع في تلك الأراضي، وعندما يفكر المهاجرون في الرجوع إلى أرضهم يجدوا أن مجموعة أخرى قد سكنت في هذه الأرض وزرعتها، فتبدأ النزاعات بالمحاكم، ثم تتحول نزاعات مسلحة إذا لم تفصل فيها المحاكم بالصورة التي تُرضي الطرفين. والأخطر من ذلك كله هو انتشار السلاح بصورة غير قانونية بين أفراد القبائل، خاصة في في مطلع الألفية الحالية، فقد إنتشر السلاح بصورة مكثفة وسط القبائل، ولم تتمكن الحكومة من السيطرة على السلاح عندما حاولت جمعه من المواطنين في عام 2016م، بل استمرت القبائل في الحصول على الأسلحة بكميات كبيرة، بل أنه في النزاع بين قبائل الحَمَر والمسيرية ظهرت الأسلحة المتقدمة (الرشاش، والآر بي جي، والهاون 60 – 75، وغيرها)، وهو ما يشير إلى أن الدولة إذا لم تتحرك بصورة أكثر حزماً وحسماً فأن الخطر القادم ستكون عواقبه أكثر مما هو عليه الآن.

لقد أشارت المداولات والتقارير الختامية للعديد من مؤتمرات الصلح بين القبائل بوضوح إلى أن القصور الإداري ساعد بقدرٍ كبيرٍ في تأجيج الصراعات القبلية، ففي المستوى الإداري الأدنى قد يساعد غياب رؤساء الإدارة الأهلية لفترة طويلة عن مواطنيهم في انفجار الأوضاع المتوترة أصلاً، ولعدم التدخل في الوقت المناسب قد تتطور الحوادث الفردية والمشكلات الشخصية إلى أزمات وصراعات قبلية بأعجوبة، فقد يستغل أصحاب المصالح والأهواء والأغراض الخاصة من تجار الأسلحة وجماعات النهب المسلح، وأصحاب الثارات القديمة الفراغ الإداري الناجم عن غياب رئيس الإدارة الأهلية لتأليب الدهماء والعمل على توتر الأوضاع، بإطلاق الشائعات والكذب الضار مما يوغر صدور بعض الرجال الذين لا زالت تحركهم النعرة القبلية والحمية الجاهلية لنسف الإستقرار في المنطقة.[20]

اما على المستوى الإداري فيتضح إن بعض المعتمدين كثيراً ما يخفقون في قراءة المؤشرات الاجتماعية والنُذر قراءة صحيحة، ليربطوا النتائج بالمقدمات، ولهذا لا يتعاملون مع الأحداث في حينها بجدية حتى يطفح الكيل ويبلغ السيل الزبى، كما أن تردد المسؤولون الكثير إلى العاصمة القومية يساعد بصورة مباشرة في التوتر بالمنطقة، فقد ظل بعض المعتمدين يتغيبون عن محلياتهم لأكثر من أربعين يوماً، في أوقات عصيبة تشير فيها كل الدلائل والإرهاصات إلى أن الأوضاع الأمنية في

المنطقة قد تنفجر، وأن القبائل على وشك إعلان الحرب ضد بعضها البعض، ونتيجة للفراغ الإداري تترك الأمور للأقدار لتنزلق سراعاً نحو الهاوية، وربما تقل درجة الصراعات بصورة كبيرة في حالة تواجد المسؤول وتدخله بسرعة. كما أن غياب هيبة الدولة هو أحد الأسباب المسؤولة عن حالة الإنفراط الأمني والإقتتال بين القبائل. وفي السابق كانت الإدارة الأهلية هي أهم مرتكزات النظام الإداري القاعدي، وكانت تحكم قبضتها على كل أفراد القبيلة في الخارج والداخل، كما كانت مهابة الجانب ومحل فخر واعتزاز من الجمهور، ومحل تقدير واحترام من قِبل الدولة لدورها الفاعل في تحقيق الضبط الاجتماعي. ولكن في وقتنا الحالي فقد فقدت الإدارة الأهلية هيبتها بصورة كبيرة، حيث برزت أصوات شبابية من المتعلمين تعارض بصورة واضحة سياسات الإدارات الأهلية، باعتبارها لا تواكب العصر الحالي، خاصة في السنوات الأخيرة من حكم الإنقاذ، والفترة الإنتقالية الحالية، إضافة إلى أن نظم الحكم الحديثة سحبت البساط من الإدارات الأهلية وجعلت المعتمد هو الذي يتصدى لمشكلات الجمهور التي كانت صميم مسؤوليات رجل الإدارة الأهلية. لذلك ظلت الإدارات الأهلية عاجزة عن التصدي لمرتادي الإجرام.[21]

كما أن تراكم القضايا وعجز الأجهزة العدلية وعدم تمكنها من الفصل في كثير منها لفترة طويلة مهما كانت المبررات يصيب المظلومين بالإحباط واليأس من تحقيق العدالة، مما يجعل ثقتهم تضعف في هذه الأجهزة العدلية، ويشككون في مقدرتها على إنصافهم واسترداد حقهم بالطرق القانونية الرسمية، ولهذا يضطر المواطنون للإستعانة بأفراد قبيلتهم كملاذ أخير ويستصرخونهم لإسترداد حقهم المسلوب باستخدام العنف، وهو ما يكرس للعصبية القبلية ويُعضد من أهمية الإنتماء القبلي عند الفرد على حساب الإنتماء للدولة.

في كثير من الصراعات القبلية لم تستطع الدولة القبض على الجناة، لأنها درجت في النزعات القبلية العنيفة على السعي لمعالجة الخلافات دون محاسبة من تسبب أو شارك فيها حتى لو كان معروف لدى الأجهزة الأمنية، ولذلك فأن بعض المجرمين ظلوا يخفون جريمتهم في الثوب القبلي ليفلتوا بذكاء من العقوبة الفردية المتوقعة، لتتحمل قبيلتهم دفع الديات والخسارات نيابة عنهم، وهذا ما يشجع هذه الفئة على المضي قدماً في إرتكاب الجرائم دون أن ينالوا العقاب، ولذلك تظل هذه القبائل في صراعات مستمرة، إذا لم تتبرأ من أولئك المجرمين وتقدمهم للعدالة.[22]

خاتمة:

وختاماً يمكن القول أن قضية تمليك الأرض للقبائل ظهرت منذ القدم في العصور الوسطى، واعترفت كل الحكومات المتعاقبة في السودان بما فيها المستعمر الإنجليزي بامتلاك القائل للأرض، لذلك ظلت هذه الأرض عبارة عن ورثة يتركها الأباء لأبنائهم، فيرثونها ويتصرفون فيها باعتبارها ملك لهم، ولا يحق لأي جهة نزعها منهم حتى ولو كانت الدولة نفسها، غير أن هذه الملكية تنقصها في كثير من جوانبها مستندات التمليك، حيث لم تستطع أي قبيلة أن تبرز مستند يفيد بملكيها للأرض التي تحمل اسمها، غير أن العُرف ظل هو السائد في قضايا الأرض عبر الحقب التاريخية المختلفة. وظلت القبائل في غرب كردفان تعيش متجاورة بسلام كلٌ في أرضه، مع تداخل ملحوظ للسكان

في أراضي جيرانهم، حيث يمكن للمواطن في غرب كردفان أن يعيش في أي منطقة حتى لو لم تكن أرض قبيلته، ويمكنه أن يزرع ويرعى فيها وفق أعراف الأرض السائدة في المنطقة، مما أوجد تداخل إجتماعي كبير بين مكونات الولاية. غير أنه بمرور الزمن بدأت تظهر بوادر نزاعات حول الأرض بين القبائل، تحولت إلى حروبات طاحنة، خلفت عدد من القتلى، إضافة إلى الخسائر المادية من الجانبين، مما جعل ولاية غرب كردفان ولاية تكثر فيها الحروبات القبلية بسبب الأرض، والتي نتعشم أن تتوقف فيها الحروب القبلية، بتكاتف كل أبنائها، وأجهزتها الرسمية.

وأخيراً نشير الى أن هذه الدراسة تم جمعها من خلال معايشة تلك الأحداث على أرض الواقع، ومعايشتها ومتابعة كل تفاصيلها، فقد لاحظ الباحثان تهرب عدد كبير من الشخصيات المعروفة ذات الصلة بتلك النزاعات من المقابلات الشخصية وتقديم المعلومة، وذلك بسبب الخوف من تبعات ما يقوله، لأن في نظره فإن الجهة التي لا يعجبها رأيه قد تترصده، وتفتح له باب مشكلات جديدة. لذلك قلت المقابلات وهي التي يجب أن تكون مرتكز الدراسي الرئيس.

النتائج:

1/ قضية تمليك الأرض للقبائل مرت بحقب تاريخية مختلفة، وعبر حكومات محلية وأجنبية لم تستطع جميعها نزع الأرض من القبائل، مما أكسب هذه القبائل حق التملك في الأرض بالتقادم. لذلك وضعت القبائل يدها على الأراضي بصورة تدريجية.

2/ رغم كل أن قبيلة لها أرض تمتلكها إلا أن ذلك لم يمنع أي مواطن ينتمي إلى قبيلة أخرى من العيش في أرض غيره، وفق الأعراف المنظمة لإستخدامات الأرض.

3/ ظهرت النزاعات القبلية حول الأرض بسبب الزيادة السكانية الملحوظة، مما أحدث ضيقاً في الزراعة والمرعى الشيء الذي يولد الاحتكاكات بين القبائل والتي بدورها تؤدي إلى الحرب.

4/ كما أن للأطماع التي ظهرت في المجتمعات دوراً كبيراً في النزاعات حول الأرض.

5/ تتحمل الدولة جزءاً كبيراً من التقصير بسبب بطئها في التصدي للحروبات بين القبائل قبل وقوعها، خاصة أن بوادر الحرب في كثير من الأحيان تظهر للعيان بصورة واضحة.

6/ عدم تسجيل الأرض في سجلات الأراضي يفتح الباب للطامعين في الحصول عليها ونزعها من أصحابها بالقوة أو بالإحتيال على القانون بتزييف الحقائق.

7/ بعض القبائل الكبيرة تسعى لتوسيع أراضيها على حساب القبائل الصغيرة، خاصة إذا وجدوا فرصة بطء الحكومة في حسم النزاعات.

8/ لعبت السياسة دوراً كبيراً في تأجيج النزعات بين القبائل، بسبب استخدام بعض السياسيين قبائلهم لتحقيق مطالبهم وأطماعهم السياسية.

التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

1/ يجب تفعيل حق الدولة في ملكية الأرض وفقاً لقانون الأراضي، وبعدها يجب تسجيل الأرض التي يثبت أصحابها ملكيتهم لها في سجلات الأراضي بصورة رسمية واستحداث قانون لذلك،

لأن التسجيل بالأوراق الثبوتية يقلل إلى حد كبير من الأطماع التي تسبب النزعات.

2/ يجب على حكومية الولاية وأجهزتها النظامية أن ترفع من درجة يقظتها واستعدادها لحسم بوادر الفتن قبل وقوعها، وذلك من خلال رصد حالة التوتر والاحتقان بين طرفي النزاع في أي منطقة من مناطق الولاية.

3/ ضرورة نشر المزيد من الوعي بين المجتمعات القبلية من أجل تعزيز ثقافة السلام المجتمعي.

4/ على الدولة التحرك بقوة لجمع الأسلحة من المواطنين عبر قانون الطوارئ، لأن وجود السلاح في أيدي المواطن يجعل منهم قوة موازية لأجهزة الدولة الرسمية.

المصادر والمراجع:

(1) أبوسليم، محمد إبراهيم، بحوث في تاريخ السودان، دار الجيل، بيروت، 1992م، ص6.

(2) المرجع نفسه، ص6.

(3) مكي شبيكة، السودان عبر القرون، دار الجيل، بيروت، 1991م، ص27.

(4) المرجع نفسه، ص58.

(5) أبوسليم، بحوث في تاريخ السودان الحديث، مصدر سابق، ص15.

(6) المرجع نفسه، ص12.

(7) محمد إبراهيم أبوسليم، الفور والأرض، منشورات الأمانة العامة لسنار عاصمة الثقافة الإسلامية، الخرطوم، 2017م، ص76.

(8) المصدر نفسه ص135.

(9) المصدر نفسه، ص111.

(10) المصدر نفسه، ص112.

(11) محمد إبراهيم أبو سليم، الأرض في المهدية، مركز أبي سليم للدراسات، الخرطوم، 2011م، ص1.

(12) محمد سعيد القدال، السياسة الاقتصادية للثورة المهدية، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 1986م، ص57.

(13) أبوسليم، الأرض في المهدية، مصدر سابق،ص13.

(14) تاج السر عثمان، دراسات في التاريخ الاجتماعي للمهدية، مركز عبدالكريم ميرغني، الخرطوم، 2010م، ص56.

(15) محمد إبراهيم أبوسليم، الأرض في المهدية، مصدر سابق، ص15.

(16) محمد سعيد القدال، السياسة الاقتصادية للثورة المهدية، مرجع سابق، ص61.

(17) محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مركز عبدالكريم ميرغني، الخرطوم، 2002م، ص359.

(18) أبوسليم، بحوث في تاريخ السودان الحديث، مصدر سابق، ص16.

(19) لقاء بين الباحث و باشمهندس حامد البلة، المولود في لقاوة عام 1965م، ويسكن الآن في البحرين، خريج كلية الهندسة جامعة الخرطوم، باحث ومهتم بقضايا النزاعات القبلية في غرب كردفان، تم التواصل عبر الواتساب، في 2023/1/6م.

(20) التجاني مصطفى محمد صالح، مسببات الصراع القبلي في السودان، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، الخرطوم، 1998م، ص125.

(21) آدم الزين محمد، والطيب إبراهيم أحمد وادي، النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، الخرطوم، 1998م، ص127.

(22) المصدر نفسه، ص128.